

تعزيز التماسك والاستجابة في قطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني

نظام الحماية الاجتماعية الفلسطيني نظام حيوي لكنه يفتقر إلى التماسك والاستجابة

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تُعتبر برامج المساعدة الاجتماعية التي تُنفذها وزارة التنمية الاجتماعية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني واسعة الانتشار نسبيًا. فعلى الصعيد الوطني، يتلقى 40 في المائة من جميع الأسر الفلسطينية نوعًا واحدًا على الأقل من مساعدات الحماية الاجتماعية، وتبلغ تغطية هذه المبادرات أكبر ما يكون في غزة، حيث تتلقى 35 في المائة من الأسر مساعدات اجتماعية حكومية، و 70 في المائة تتلقى مساعدات اجتماعية من مؤسسات غير حكومية.

والأهم من ذلك، أن العديد من الأسر غالبًا ما تُبلغ عن تلقي أكثر من نوع واحد من المساعدات الاجتماعية، مما يعكس المستويات العالية والأشكال المتعددة للحرمان. كما يعكس هذا الأمر أهمية تعزيز التنسيق بين البرامج الحكومية وغير الحكومية للتخطيط واستخدام الموارد بكفاءة¹.

لا يزال نظام الحماية الاجتماعية الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي الآخذ بالتقلص والمخصصات الحكومية المتقلبة، إذ انخفض إجمالي المخصصات للنظام بنسبة 25 في المائة بين عامي 2015 و 2018. وفي الوقت نفسه، تم تصميم العديد من البرامج الإنسانية في الأصل للاجئين وحالات الطوارئ الأخرى، ولكن مع مرور الوقت، أصبحت تلك البرامج جزء من هيكلية النظام.

وتساهم هذه البرامج اليوم في جزء كبير من تغطية ونفقات الحماية الاجتماعية حيث ألزم السياق التاريخي والصراع المستمر المجتمع الدولي بلعب دور هام في ضمان إعانة الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئين الفلسطينيين. ورغم هذا الالتزام، يوجد حاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين المواءمة والاتساق بين برامج الحماية الاجتماعية الفعلية، والتي يجب اعتبارها جزءًا من نظام الحماية الاجتماعية الأوسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويلزم أيضا بذل جهود مماثلة لضمان قدرة الحكومة على تنسيق أنشطة الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتستجيب للصدّات، ولتقييم الاحتياجات الناشئة وتحديد أولويات الموارد وجهود الاستجابة بسرعة، حيثما ومتى لزم الأمر.

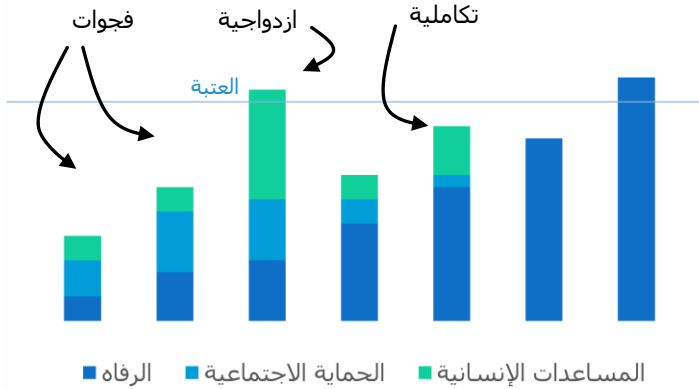
جهود جديدة لجسر الفجوة بين المساعدات الإنسانية والإنمائية

يدعم مكتب تمثيل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الأونروا) تعزيز التماسك والاتساق بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وتحسين الاستجابة في قطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني خلال الأزمات، إذ سيركز هذا المشروع التعاوني الإنمائي، بتنفيذ من منظمة العمل الدولية واليونيسف وأوكسفام بالتعاون مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في المجال الإنساني، على معالجة التجزئة وعدم الترابط بين البرامج ذات العلاقة. وسيركز على مسألة الترابط بين العمل الإنساني والإنمائي، وزيادة قدرة وزارة التنمية الاجتماعية وشركائها على الاستفادة بسرعة من الإعانة الاجتماعية (النقدية والعينية) في الجهود المبذولة للاستجابة للاحتياجات الناشئة في المجتمع الفلسطيني.

يتمثل الهدف العام للمشروع في المساعدة في تحقيق الهدف 1.3 من أهداف التنمية المستدامة للبلدان من أجل "تنفيذ أنظمة وتدابير حماية اجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك وضع الحد الأدنى الحماية الاجتماعية، و تحقيق تغطية واسعة النطاق للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.

وعلى وجه التحديد، سيعمل المشروع على (1) تعزيز التماسك البرامجي القائم على الحقوق لقطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني و (2) زيادة استجابة نظام الحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات لدعم التقدم المحرز في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو الهدف 1.3 من أهداف التنمية المستدامة. كما سيأتي المشروع بالمرجات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف المحددة.

تحليل وتنسيق على مستوى القطاع من أجل توزيع تدريجي الدعم



2. ضمان الملاءمة للهدف وتيسير الإدارة.

غالبًا ما تعتمد أنواع ومستويات الدعم ليس فقط على الظروف الفردية، ولكنها تعتمد في نفس الوقت على مقدمي الخدمات. لذا سيعمل المشروع على مواءمة الأساليب والأدوات المستخدمة عبر مختلف الجهات الفاعلة، مع تقليل التعقيد الذي يعاني منه المستفيدون والمتقدمون لإدارة الحماية الاجتماعية.

المخرجات:

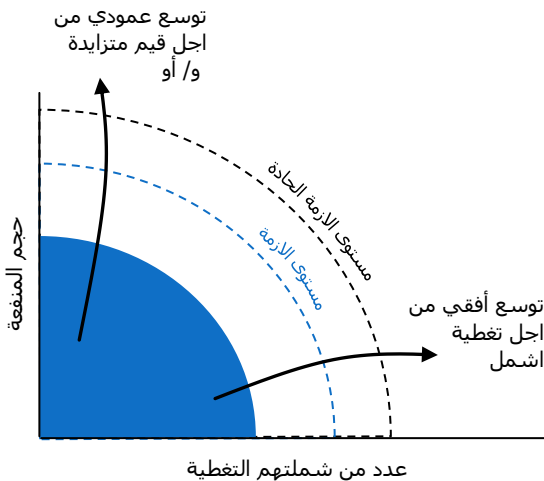
- توصيات لاعتماد عمليات مشتركة (التقييمات ، طرائق التحويل ، إلخ.)
- دعم الأدوات الإدارية المشتركة ونقاط الدخول إلى النظام

3. تحسين التأهب للأزمات واستجابات الحماية الاجتماعية:

يحتاج تحديد الاحتياجات الناشئة عن الأزمات، والمتضررين وتسجيلهم ، والسبل الأفضل للاستجابة إلى التخطيط والتنسيق. ويسعى المشروع إلى تحسين الطريقة التي يمكن من خلالها للحكومة والشركاء استخدام نظام الحماية الاجتماعية في الأزمات بكل كفاءة.

المخرجات:

- تطوير بروتوكولات مستجيبة للصدمات
- دعم التنسيق العمودي والأفقي المحسن



1. تعزيز نهج تنسيقي وتخطيطي وتمويلي على مستوى القطاع

يوفر المشروع للجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية منظورًا كاملاً حول قواعد العمل ، لتشجيع التقسيم المنسق للعمل الذي من شأنه أن يبرمج موارد الحماية الاجتماعية المحدودة بشكل أكثر كفاءة ، بما في ذلك من خلال المخرجات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- عملية مسح شاملة للتدخلات
- منتدى لتبادل المعلومات والبيانات
- تحليل الفجوات والتدخلات الهامة
- إطار برامجي وتمويلي مشترك

مضاعفة سلة الدعم عبر جمع المنافع بطرق مشتركة بين جميع مقدمي الخدمات ذات الصلة

